http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1390) السنة السادسة - الثلاثاء (16) كانون الاول 2008

# بيان مشترك للعراق وواشنطن لتحديد مجالات التعاون طويلة الامد

**بغداد/المدى**

وقع العراق والولايات المتحدة الامريكية أمس بياناً مشتركاً تضمن في فقراته رغبة البلدين في اقامة علاقة تعاون طويلة الامد.

(المدى) تنشر نص البيان المشترك الذي وقعه عن الجانب العراقي رئيس الوزراء نوري المالكي وعن الجانب الامريكي الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الامريكية وفيما يلي نص البيان.

بيان مشترك
صادر عن
الولايات المتحدة الامريكية
وجمهورية العراق

ان الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق، اذ يدركان أهمية تعزيز الامن والاستقرار في العراق

واذ يدركان رغبة البلدين في اقامة علاقة تعاون طويلة الامد بينهما وكذلك التزامهما بدعم العراق الديمقراطي والاتحادي، وبأنشاء نظام اقتصادي متنوع ومتقدم يؤمّن اندماج العراق في المجتمع الدولي.

واذ ياخذان بعين الاعتبار التطورات الهامة والايجابية التي شهدها العراق، ويشيران الى انهاء ولاية القوات المتعددة الجنسيات في الحادي والثلاثين كانون الاول ٢٠٠٨ والتخويل الممنوح لها في القرار ١٧٩٠ (٢٠٠٧) الصادر عن مجلس الامن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق منظمة الامم المتحدة.

واذ يؤكدان مجددا على التزام الولايات المتحدة ببذل افضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة وضعه القانوني والدولي السائد قبل ان تفرض عليه العقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق منظمة الامم المتحدة في اعقاب تبني قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٦١(١٩٩٠).

واذ يدركان ما حققته الولايات المتحدة وجمهورية العراق من نجاح كبير في مجال احلال الامن ومكافحة الارهاب واذا يؤكدان مجددا ان علاقتهما الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية وعلاقاتهما في مجالات اخرى كذلك تساهم في تعزيز وتنمية الديمقراطية في العراق وفي توفير السلامة والرفاهية للشعب العراقي وان هذه العلاقات سوف تعزز الامن والتطور الاقتصادي في العراق وفي بلدان المنطقة كذلك.

واذ يؤكدان مجددا كذلك ان التعاون في ما بينهما يقوم على الاحترام الكامل لسيادة كل منهما وفقا للاغراض والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمة الامم المتحدة ووفقا للالتزامات التي تعهد بها البلدان بصورة مشتركة بصفتهما بلدين مستقلين ومتساويين يمارس كل منهما سيادته على اراضيه.

وبناء على ذلك فأن الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق يقرران بموجب ذلك :

١- انهما قد تبادلا في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨، مذكرات دبلوماسية من شأنها التأكيد على انتهاء كل منهما من اتخاذ التدابير او الاجراءات الدستورية المطلوبة والكفيلة بدخول الاتفاقين المعقودين بينهما حيز النفاذ، وهما "الاتفاق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة الامريكية من العراق وتنظيم انشطتها خلال وجودها المؤقت فيه بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق " و"اتفاق الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية العراق " واللذان تم التوقيع عليهما في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني ٢٠٠٨ ("الاتفاقان")

٢- أن الاتفاقين سوف يدخلان حيز النفاذ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني عام ٢٠٠٩، عملا بالمادة ٣٠ (٤) من الاتفاق الاول والقسم الحادي عشر (٤) من الاتفاق الثاني .

تم الاتفاق على نص هذا البيان المكتوب باللغة الانجليزية وكذلك النص المكتوب باللغة العربية في بغداد في هذا اليوم الرابع عشر من شهر كانون الاول عام ٢٠٠٨.

# هيومن رايتس:النظام العدلي في العراق مايزال بحاجة الى الكثير

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن إخفاق العراق في توفير محاكمات عادلة للمجرمين المشتبه بهم واساءة معاملة السجناء امر شائع على ما يبدو. مشيرة الى ان السجناء يضطرون للانتظار عدة اشهر وفي بعض الحالات سنوات قبل مثولهم امام محكمة.

**بغداد/ المدى**

وقالت المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقرا لها في تقرير ان السجناء يحصلون على مشورة قانونية غير مجدية وغالبا ما يعتمد القضاة على شهادة المرشدين السريين او الاعترافات التي من المرجح انها تنتزع من المتهمين بالتعذيب او بالاكراه.

واضافت انه كان يفترض ان يكون التطبيق غير المتحيز للعدالة بالنسبة لكل العراقيين احدى السمات المميزة لتحول العراق عن الانتهاكات التي كانت موجودة في عصر صدام وان يساعد ذلك على رأب الانقسامات الطائفية بعد سنوات من العنف الرهيب.

وقالت»مع الاسف يظهر بعض من الاخفاق في اجراءات المحكمة استمرارا مزعجا لتلك الفترة.»

وكان هذا التقرير يتعلق بالمحكمة الجنائية المركزية العراقية وهي مؤسسة العدالة الجنائية الرئيسية التي انشاتها هيئة الائتلاف المؤقتة التي كانت تديرها الولايات المتحدة بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣.

وراقبت هيومن رايتس ووتش العديد من اجراءات المحكمة في وقت سابق من العام الجاري من بينها تلك المتعلقة بمشتبه بهم اعتقلتهم السلطات العراقية والبعض الذين اعتقلتهم القوات الامريكية.

وكان كثيرون يواجهون اتهامات بالإرهاب او القتل تعود الى ذروة التمرد والعنف الطائفي.

ووجد محققون لحقوق الانسان ان معتقلين كثيرين زعموا انهم تعرضوا للتعذيب واجبروا على الاعتراف في اثناء اعتقال الشرطة او الجيش لهم لفترات طويلة.

وقال التقرير ان القضاة حساسون على ما يبدو لمزاعم اساءة المعاملة والتعذيب وكثيرا ما رفضوا قضايا نتيجة لذلك ولكن العدد الكلي لمثل هذه المزاعم يعني ان من المرجح تكرار الاجهاض الخطير للعدالة.

واضاف ان معظم المتهمين التقوا مع المحامين الذين عينتهم لهم المحكمة لاول مرة خلال جلسات الاستماع ونتيجة لذلك كان الدفاع عنهم ضعيفا في الوقت الذي ادى فيه الاعتماد الكبير على الشهادات السرية الى جعل طعن المتهمين في الاتهامات الموجهة اليهم امرا صعبا.

ومن بين اخفاقات هذا النظام ايضا رفض الجيش الامريكي اعطاء اي اهتمام للاوامر التي تصدرها المحكمة العراقية.

وقال التقرير ان»رفض المسؤولين العسكريين الامريكيين بشكل خاص ..احترام مئات القرارات التي اتخذتها المحكمة بالافراج عن المعتقلين في السجن العسكري الامريكي ادى الى تقويض احترام النظام القضائي العراقي بشكل اكبر».

وسيتعين نقل نحو ١٧ الف عراقي محتجزين في المخيمات العسكرية الامريكية الى السلطات العراقية العام المقبل بموجب اتفاقية امنية بين العراق وامريكا تمهد الطريق امام انسحاب القوات الامريكية من العراق بحلول نهاية ٢٠١١.

وسينتهي الامر بالاشخاص الذين اصدرت السلطات العراقية اوامر بالقبض عليهم في السجون العراقية اما الباقون فسيفرج عنهم بشكل تدريجي.

وعلى الرغم من انتهاء شكاوى المعتقلين العراقيين من تعرضهم لانتهاكات خطيرة على يد القوات الامريكية فانه لا توجد فرصة تذكر امام السجناء المحتجزين لدى الجيش الامريكي للطعن في اعتقالهم او حتى معرفة الدليل الموجود ضدهم.

وقال جوي لوجان احد معدي التقرير والباحث في هيومن رايتس ووتش ان سجن الجيش الامريكي»اسوأ مثال ممكن لنظام عدالة جنائي».

# الحكومة العراقية ترسخ سيطرتها لكن إعادة الإعمار تواجه صعوبات

**بغداد / المدى**

بعد نجاحها في فرض سيطرتها على غالبية المناطق وضمانها انسحاب الاميركيين في وقت غير بعيد تسعى الحكومة العراقية الى اطلاق عملية اعادة الاعمار لكن التراجع الحاد في اسعار النفط والازمة المالية العالمية قد تعرقل ذلك.

ورسخت الحكومة العراقية سلطتها عبر قرارات امنية حاسمة من قبيل ارسال الجيش مدعوما بوحدات اميركية لخوض معارك شرسة في البصرة ومدينة الصدر كما انتزعت في الوقت ذاته من الاميركيين اتفاقية تتضمن انسحاب قواتهم بحلول نهاية عام ٢٠١١.

وتنص الاتفاقية على عدم تحرك القوات الامريكية في عمليات عسكرية الا بموافقة العراقيين وعلى الانسحاب من المدن والبلدات والقصبات بحلول اخر حزيران/يونيو ٢٠٠٩.

وقد يقرر الرئيس الاميركي المنتخب باراك اوباما تسريع عملية انسحاب نحو ٥٤١ الف عسكري بعد ان وعد في حملته الانتخابية بحصول ذلك خلال ٦١ شهرا اي عام ٢٠١٠.

وبعد عام ٢٠٠٧ الذي شهد اعمال عنف واسعة، تراجعت اعمال العنف الطائفي بشكل كبير عام ٢٠٠٨.

وساهم ما لا يقل عن مئة الف عنصر في مجالس الصحوات التي تشكلت للدفاع عن الاحياء والمناطق في اضعاف قدرة المجموعات المتطرفة والقاعدة على التحرك.

وفي موازاة ذلك اخضع الجيش العراقي الميليشيات المسلحة الى سلطة القانون ما اسهم بشكل مباشر وكبير في استتباب الوضع الامني والتحسن الملحوظ في المشهد الامني.

وشهدت الاوضاع الامنية تحسنا كبيرا لكن عدة مناطق مثل محافظتي ديالى ونينوى ما تزال بعيدة عن منطق السلم، كما تشهد بغداد بعض الهجمات من وقت لاخر.

وتظهر الارقام الرسمية مقتل ٣٤٠ شخصا خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مقابل ٦٠٦ اشخاص الشهر ذاته عام ٢٠٠٧ . ولقي نحو الفي عراقي مصرعهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

اما الاشهر الاكثر دموية في العراق فكانت خلال صيف عام ٢٠٠٦ عندما بلغ عدد القتلى ما معدله اكثر من ثلاثة الاف شهريا.

من جهته خسر الجيش الاميركي ١٧ جنديا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مقابل ٣٧ جنديا خلال الشهر ذاته عام ٢٠٠٧ . وقتل ما لايقل عن ٤٢٠٩ جنود منذ الاجتياح ربيع عام ٢٠٠٣.

وعلى الصعيد السياسي تنظر القوى الكردية بريبة الى مشروع تشكيل مجالس اسناد في المناطق المتنازع عليها مع العرب كما يشاركهم هذه النظرة المجلس الاسلامي الاعلى وذلك في مناطق اخرى .

الى ذلك يشارك الناخبون العراقيون في انتخابات مجالس المحافظات المتوقع اجراؤها في ١٣ كانون الثاني/يناير المقبل والاستفتاء حول الاتفاقية الامنية مع واشنطن في الصيف والانتخابات التشريعية خلال الخريف.

لكن الانتخابات المقبلة ستجري في ظل اجواء غير متوترة امنيا كما حدث عام ٢٠٠٥ عندما كانت اعمال العنف سائدة وقاطع قسم كبير من العرب السنة عمليات الاقتراع .

وستشهد الانتخابات المقبلة مشاركة كثيفة من العرب السنة وقال وزير الخارجية هوشيار زيباري ان «جميع مكونات العراق ستشارك وتلعب دورا فاعلا».

واضاف ان «العرب السنة كانوا خلال عام ٢٠٠٦ مترددين وخائفين لكنهم عادوا الى الظهور عام ٢٠٠٨».

ولكن يتعين على قادة العراق اليوم المشاركة في اعادة الاعمار التي تقدر وزارة المال كلفتها بما لايقل عن ٤٠٠ مليار دولار.

## مع تواصل الحملات الدعائية

# الاداء السلبي لمجالس المحافظات يلقي بظلاله على حماس المواطن بالمشاركة في الانتخابات

**بغداد/ ناظم العكيلي**

يترقب المواطنون والمعنيون بالشأن العراقي من العرب وبلدان العالم ساعة انطلاق سباق الوصول الى مقاعد الحكم المحلي في المحافظات والذي ستحدد نتائجه اوراق الاقتراع و اقلام الناخبين ليوم التاسع من كانون الثاني في العام المقبل.

وفي الوقت الذي لم يعد يفصلنا عن يوم الانتخابات الخاصة باختيار اعضاء مجالس المحافظات بما فيها العاصمة بغداد سوى ايام تتواصل الحملات الدعائية للكتل والاحزاب والكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات اضافة الى المرشحين المشاركين بشكل فردي سعيا للفوز بسباق كسب التاييد تمهيدا ليوم الاقتراع المرتقب.

المرشحون باختلاف تسمياتهم وبرامجهم وطروحاتهم السياسية يستخدمون كل الاشكال والاساليب والصيغ الدعائية التي يفترض انها تتماشى مع الاحكام والضوابط والاسس التي وضعتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للوصول الى اوسع مساحة من التأييد والظفر باكبر قدر من اصوات الناخبين وصولا الى الهدف الاكبر بالفوز في اكبر نسبة من مقاعد المجالس او الظفر بمقعد الاحلام بالنسبة للمرشحين كافراد.

وكما في الانتخابات السابقة تتواصل الحملات الدعائية لتشكل مصطلحات مثل « حب الوطن والاخلاص له والرغبة في خدمة المواطن والمشاركة في صنع المستقبل المردهر « حيث تمثل هذه الشعارات القاسم المشترك لكل اصحاب الحملات من المشاركين في الانتخابات من احزاب وكيانات وافراد بينما يقف على الضفة الاخرى الناخب العراقي لمتابعة واستقصاء اسماء المشاركين وما سيطرحونه في حملاتهم الدعائية من برامج سياسية واقتصادية واجتماعية

وتعرب الكثير من دوائر الرأي عن القلق والتوجس من ضعف مشاركة الناخبين وانحسار مد التأييد الشعبي للانتخابات سواءا كتجربة ام كمشاركة.

التوجس والقلق يعززه المراقبون الى امتعاض المواطنين من الأداء الحكومي في ملف الخدمات وفشل المجالس المحلية في معظم المحافظات العراقية بما فيها بغداد في اداء دورها في تحسين الاوضاع العامة وتوفير ولو بنسب بسيطة من الخدمات والظروف الانسانية الكريمة التي قدمت كوعود انتخابية قبل الانتخابات التي انتجت المجالس الحالية.

والى ذلك يؤكد الناشط حسن علي مرهج من محافظة البصرة أن الأداء السيئ لمجلس المحافظة قاد إلى أن يفقد الناخبون الثقة بأعضاء المجلس، ما سينعكس سلبا على المشاركة في الانتخابات المقبلة. مرهج اضاف « أن ردود أفعال سلبية ظهرت لدى الناخبين، تؤشر على عدم رغبة الناخبين في المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات القادمة، مشيرا إلى أن ردود الأفعال تلك هي نتيجة في عمومها للأداء السيئ لمجالس المحافظات الحالية.

ومال المواطن سلمان جاسم من البصرة ايضا الى الاعتقاد بان الناخب العراقي في البصرة او بقية المحافظات الجنوبية مثلا سيميل بتاييده الى الشخصيات او الاحزاب الليبرالية او العلمانية بعد ان اكتشف هذا المواطن فشل الاحزاب او الشخصيات الدينية في تحقيق وعودها الانتخابية « بينما زاد المواطن صلاح عبدي في رايه ليشير الى فشل هذه الاحزاب في ادارة مجالس الكثير من المحافظات مضيفا « انها اثبتت افتقادها لاي قدرة او امكانية ادارية وقيادية متطورة في ابسط مجالات خدمة المواطن «.

وفي الكوت يؤكد السيد ( ع خ ) احد المتخصصين بالقانون ان الناخب في المحافظة سيعيد ترتيب الثقة بالاحزاب او الشخصيات بعد ان وجدها بعد فترة من انتخابها وقد انشغلت بتكريس وجودها في المجلس كاحزاب بعيدا عن السعي لخدمة المواطن اضافة الى استنزافها لتخصيصات مالية هائلة لمصالح حزبية او لترجيح كفتها في الصراع مع جهات واحزاب اخرى ذات صبغة دينية ايضا وتوقع أن يميل أهالي المحافظة إلى انتخاب شخصيات تتمتع بالثقة. وقال» الناس جربت الحالة واكتشفت ولو بعد معاناة وشقاء خطأ اختيارها بعد ان وجدت المجالس الحالية في واد وهم في واد آخر.

## تشكيل منتدى التثقيف الانتخابي لإعلام المواطنين باهمية الانتخابات المحلية المقبلة

**بغداد / المدى**

يعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدعم من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق وبتنسيق وثيق مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على حملة التثقيف الانتخابي مشروع معدّ لخدمة هدف اعلام المواطنين باهمية الانتخابات وهو امر يعمل على تنفيذه .

يهدف هذا المشروع إلى لقاء المفوضية بالمجتمع العراقي المدني وأصحاب الآراء المؤثرة من العراقيين على المستوى الوطني ومستوى المحافظة وذلك لزيادة وعي المواطنين العراقيين حول العملية الانتخابية.

في إطار حملة التثقيف الانتخابي، تم تشكيل منتدى فريد للقاء المفوضية بالمجتمع العراقي يدعى (منتدى التثقيف الانتخابي) .

يتألف المنتدى من ممثلين عن المفوضية ومنظمات المجتمع المدني الذين التقوا قرابة الست مرات في ٢٠٠٨ وقاموا بإعداد خطة التثقيف الانتخابي الوطني التي تذكر بالتفصيل أولويات الحملة.

وفي نفس الوقت، تسلمت ٧٥ منظمة عراقية غير حكومية منحاً صغيرة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتنفيذ نشاطات الاتصال المباشرة وتشمل معظم المناطق النائية في البلاد.

تم تنفيذ ما يزيد عن ٢٠٠٠ نشاط شهرياً ما بين ١ يوليو و٣٠ نوفمبر تشرين الثاني في المحافظات كافة ومع المجموعات المستهدفة كافة وتشمل الأقليات والنساء والشباب والمهجرين وذوي الاحتياجات الخاصة والذين سينتخبون لأول مرة.

يقول بيان للامم المتحدة تلقت المدى نسخة منه انه تم الوصول بشكل مباشر إلى ما يزيد عن ١٥٠،٠٠٠ مواطن عراقي من خلال أعمال هذه المنح.

وينقل البيان عن نيلز غنثر نائب مدير مركز عمليات العراق التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع القول بأن «من الواضح أن حملة التثقيف الانتخابي قد عززت من تأثير استراتيجية الاتصال الجماهيري الوطني العراقي، وإن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يفخر بأن يكون دعمه للمفوضية والمجتمع المدني العراقي قد سمح لأعداد كبيرة من المواطنين العراقيين فهم أهمية هذه الانتخابات بصورة أفضل» .

وبلا شك فان حملة التثقيف الانتخابي تدخل الآن مرحلة جديدة في الطريق إلى الانتخابات.

يؤكد البيان ان مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيقوم بالتنسيق مع المفوضية على إقامة ما يزيد عن ١٠٠ اجتماع لأصحاب الآراء المؤثرة في أنحاء العراق كافة.

وستوفر هذه الجلسات معلومات عن العملية الانتخابية في المحافظات التي سجل فيها الناخبون وتكون نقطة لقاء لنحو ٥٠ من رؤساء العشائر والشخصيات الدينية و٥٠ موظفاً مدنياً ومؤسسات مهنية و٥٠ أكاديمياً و٥٠ من رؤساء مؤسسات الشباب و٥٠ من رؤساء المؤسسات النسائية.

وبحلول يوم الانتخابات سيكون أكثر من ٦ آلاف عراقي من أصحاب الآراء المؤثرة في حال أفضل لإطلاع مجتمعهم عن أهمية الانتخابات.

وتقول ساندرا ميتشل، كبيرة المستشارين الفنيين في الفريق الدولي للمساعدة الانتخابية « إن هذا المشروع المشترك من شأنه أن يساعد في إيصال رسالة قوية إلى شعب العراق بأن هذه انتخابات عراقية وأن مشاركة كافة عناصر المجتمع العراقي أساسي لضمان نجاحها «